جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم العلوم السياسيّة

استراتيجيّة الأمم المتحدة في تعزيز التّنوع الثّقافي في مُجتمعات ما بعد النّزاعات الأهلية: نماذج مُختارة

أطروحة تقدّمت بها الطالبة

زهراء نزار غياث الدين بحر العلوم

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزءٌ من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في العلوم السياسيّة/ العلاقات الدوليّة

بإشراف

الأستاذ الدكتور محمّد ياس خضيّر

١٤٤٨هـ ٢٠٢٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾

(الآية ١٣_ سورة الحجرات)

الإهداء

إلى بقية الله في أرضه وحجته على عباده، الخلف الصالح من آل محمد، والقائم المنتظر الذي تشرئب إليه أرواح المؤمنين، وإمام العصر الذي به يكتمل الرجاء، والماء المعين الذي تستقي منه القلوب معنى الانتظار، والمنصور بوعد الله، والناحية المقدسة التي اليها ترفع الأكف بالدعاء إلى حجة الله ووعده الصادق الإمام المهدي محمد ابن الحسن (عجل الله تعالى فرجه الشريف).

وإلى والدي العزيزين، أبي وأمي، فهما أوجب الناس حقاً علي، وأقدمهم احساناً إليّ، وأعظمهم منّة في قلبي؛ ربي اشكر لهما تربيتي، واثبهما على ما بذلاه في رعايتي، وارحمهما كما ربياني صغيراً.

وإلى زوجي سندي ورفيق أيامي، مَن شاركني هذه الرحلة بصبر ومحبة، لك من هذا الانجاز نصيب لا تقوله الكلمات، فقد كنتَ بعد الله عوناً حين أثقلتني المسافات، وأماناً حين غلبني التّعب.

وإلى أخويَّ العزيزين، عزوتي وامتداد روحي، مَن كانت محبتهما ظلاً يرافقني، ووجودهما قوة اتكئ عليها في كل اللحظات.

وإلى ولدي الحبيب، قرة عيني وقطعة قلبي، صغيري الذي علّمني أن التعب يهون وأن يكون للحياة معنى أجمل عند النظر لعينيه.

وإلى صديقاتي، رفيقات الروح إلى من كن عوناً ودعاءً، وكلمةً طيبة في هذه الرحلة.

إليكم جميعاً، أهدي هذا الجهد راجية من الله التوفيق والسداد.

زهراء نزار

الشكرُ والامتنان

الحمد لله الذي لا يبلغ مدحته القائلون، ولا يحصي نعماءه العادون، ولا يؤدي حقه المجتهدون، أحمده استتماماً لنعمته، واستسلاماً لعزته، واستعينه فاقةً إلى كفايته، والصلاة والسلام على عين الإنسان وإنسان العين، الذي دنا فتدلى فكان قاب قوسين أو أدنى أبي القاسم المصطفى صلى الله عليه وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين.

وأنا أنهي بحثي هذا يطوق عنقي شكر وعرفان لمن كان السبب فيما وصلت إليه الأطروحة (بعد الله جل وعلا)، فأتوجه بخالص الشكر والاحترام إلى الأستاذ الدكتور محمد ياس خضير، لقبوله الإشراف على جهدي المتواضع هذا، ولرعايته العلمية وملاحظاته الدقيقة، وتوجيهاته السديدة التي أسهمت في اغناء البحث، وصبره على شطط فكري وبساطة تحليلي، فجزاه الله عني خير جزاء المحسنين.

وإذ أقفُ شاكرة ومقدرة للجهود الكبيرة التي بذلتها مؤسسة بحر العلوم الخيرية في تأسيس هذا الصرح العلمي ورعايته، فلا يفوتني وفاءً وامتناناً، ان استذكر سماحة العلامة المجاهد السيد محمد بحر العلوم، والسيد محمد علي بحر العلوم، رحمهما الله برحمته الواسعة، وجزاهما خير الجزاء عما قدماه للمؤسسة والمعهد وطلبته، وأبقى اثرهما الطيب ممتداً في مسيرته العلمية وفي طلبته واجياله القادمة، كما اتقدم بخالص الشكر والعرفان الى جناب الدكتور إبراهيم بحر العلوم، تقديراً لما اولاه من رعاية واهتمام ودعم متواصل، فله مني عظيم التقدير والامتنان، سائلة المولى القدير ان يمده بموفور الصحة والعافية، والشكر موصول الى السيد حيدر بحر العلوم، لما قدمه من تعاون وتسهيل، سائلة الله تعالى ان يوفقه ويسدد خطاه.

وإلى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا بكل كوادرها، ولاسيما قسم العلوم السياسيّة، لجهودهم المباركة في استدامة البحث العلمي وترصينه، وإلى جميع أساتذة القسم الذين لم يبخلوا علينا بالوقت والجهد والمعرفة منذ خطواتنا الأولى على طريق العلم، ولدورهم الكبير لما وصلت اليه الآن، كما أتوجه بالشكر الوفير إلى اساتذتي الأفاضل رئيس لجنة المناقشة والأعضاء، لتفضلهم بالموافقة على مناقشة الاطروحة، ولما سيبدوه من ملاحظات قيمة تغنيها، وايضاً أتقدم بالشكر والثناء لملاك مكتبة معهد العلمين للدراسات العليا، الذين أمدوني بالكثير من المصادر التي أضافت الكثير لموضوع الاطروحة.

وفي الختام، اتقدم بالشكر والامتنان الى كل من ساندني في هذا الطريق، وليستميحني عذراً من غاب ذكره، داعية الله ان يجزي الجميع عني خير الجزاء، وان يجعل هذا الجهد نافعاً في طريق العلم والمعرفة، وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

المُستَخلص

يُعدّ التنوع الثقافي في مجتمعات ما بعد النزاعات عاملا فاعلا في إعادة بناء السلم الأهلي، وترميم الثقة بين الجماعات، وتعزيز التماسك الاجتماعي؛ فقد أظهرت التجارب أن سوء إدارة التنوع قد يحوله إلى مصدر للتوتر والانقسام، في حين يمكن، إذا أُحسن توظيفه، أن يكون مدخلا لإعادة بناء العلاقات الاجتماعية والسياسية على أسس أكثر شمولا وعدالة.

وتتمحور إشكالية الدراسة حول تساؤل رئيس مفاده: إلى أي مدى أسهمت استراتيجية الأمم المتحدة في تعزيز التنوع الثقافي في مجتمعات ما بعد النزاعات الأهلية، وبخاصة في حالتي كولومبيا والعراق؟ ويتصل بهذا التساؤل البحث في طبيعة أبعاد هذه الاستراتيجية، ومدى قدرتها على تحويل المبادئ والمعايير الدولية إلى سياسات وبرامج تنفيذية مستدامة. وفي ضوء هذه الإشكالية، تسعى الدراسة إلى تحليل طبيعة الاستراتيجية التي تعتمدها الأمم المتحدة في تعزيز التنوع الثقافي، وبيان أبعادها المعيارية والمؤسسية والتنفيذية، من خلال الوقوف على دور المواثيق والقرارات والبرامج الأممية، ولا سيما اتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠٥ الخاصة بحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، فضلا عن بيان ارتباط هذه الاستراتيجية بمفاهيم بناء السلام، والحوار بين الثقافات، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، واختبار مدى قدرتها على الانتقال من مستوى الخطاب المعياري إلى مستوى التطبيق العملي في مجتمعات ما بعد النزاعات الأهلية.

واعتمدت الدراسة المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، واستعانت بالمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، والمنهج الاستشرافي، كما وظفت منهج دراسة الحالة في مقارنة حالتي كولومبيا والعراق؛ إذ تبرز في الحالة الكولومبية أهمية دور الأمم المتحدة في دعم تنفيذ اتفاق السلام وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية، في حين تكشف الحالة العراقية عن تعقيدات أشد ارتباطا بتداخل الهويات، والحاجة إلى إعادة بناء الثقة بين مكونات المجتمع بعد مراحل ممتدة من العنف والانقسام.

وتوصلت الدراسة إلى أن فاعلية استراتيجية الأمم المتحدة في تعزيز التنوع الثقافي ترتبط بتوافر الإرادة السياسية، والتنسيق المؤسسي، والتمويل المستدام، وإشراك الفاعلين المحليين. كما خلصت إلى أن نجاح

هذه الاستراتيجية يتطلب مقاربة شاملة تربط بين الثقافة وبناء السلام والتنمية والعدالة والحوكمة الرشيدة، وتراعي خصوصية السياقات المحلية، بما يحول التنوع الثقافي إلى ركيزة للاستقرار والسلام المستدام.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٢ -١٦
الفصل الأول: التنوع الثقافي ومجتمعات ما بعد النزاعات الأهلية: إطار مفاهيمي-تأريخي	١٨ -٨٩
المبحث الأول: مفهوم التنوع الثقافي وطبيعته وتأريخه	١٩ -٥٣
المطلب الأول: مفهوم التنوع الثقافي وطبيعته	٢٠ -٣٥
المطلب الثاني: تأريخ التنوع الثقافي وبدايات اهتمام الأمم المتحدة به	٣٦ - ٥٣
المبحث الثاني: مفهوم النزاعات الأهلية وطبيعة مجتمعات ما بعد النزاعات الأهلية	٥٤ - ٨٦
المطلب الأول: مفهوم النزاعات الأهلية والمفاهيم المقاربة	٥٥ - ٧٢
المطلب الثاني: طبيعة المجتمعات بعد النزاعات الأهلية	٧٣ - ٨٩
الفصل الثاني: الإطار المؤسسي للأمم المتحدة في تعزيز التنوع الثقافي	٩١ -١٥١
المبحث الأول: الأجهزة الرئيسة للأمم المتحدة واختصاصاتها في المجال الثقافي	٩٢ -١٢١
المطلب الأول: اختصاص الجمعية العامة في المجال الثقافي	٩٢ - ١٠٣
المطلب الثاني: اختصاص مجلس الامن في المجال الثقافي	١٠٤ -١٢٤
المبحث الثاني: الوكالات المتخصصة والبرامج الدولية المعنية بالتنوع الثقافي	١٢٥ -١٤٨
المطلب الأول: الوكالات والمنظمات المتخصصة بالتنوع الثقافي	١٢٦ - ١٣٥
المطلب الثاني: البرامج والصناديق التابعة للأمم المتحدة المعنية بالتنوع الثقافي	١٣٦ - ١٥١
الفصل الثالث: استراتيجية الأمم المتحدة لتعزيز التنوع الثقافي بين الإطار المعياري والتطبيقي في مجتمعات ما بعد النزاعات الأهلية	١٥٣ - ٢٢٧
المبحث الاول: الإطار المعياري لتعزيز التنوع الثقافي وتنوع أشكال التعبير الثقافي	١٥٤ - ١٨٠

المطلب الأول: اتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠٥ بوصفها إطارًا معياريًا لتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي	١٥٥ – ١٧٠
المطلب الثاني: تكامل اتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠٥ مع منظومة الأمم المتحدة في بناء السلام وحقوق الإنسان والتنمية	١٧١ – ١٨٣
المبحث الثاني: الاستراتيجيات الأممية في إدارة التنوع الثقافي بعد النزاعات الأهلية	١٨٤ – ٢٢٤
المطلب الأول: ادماج التنوع الثقافي في استراتيجية بناء السلام واستدامته	١٨٥ – ٢٠٣
المطلب الثاني: آليات تنفيذ الاستراتيجيات الأممية ودور الفاعلين من غير الدول	٢٠٤ – ٢٢٧
الفصل الرابع: استراتيجية الأمم المتحدة في تعزيز التنوع الثقافي: دراسة تطبيقية في حالتي كولومبيا والعراق وآفاق المستقبل	٢٢٩ – ٣١٩
المبحث الأول: استراتيجية الأمم المتحدة في تعزيز التنوع الثقافي وبناء السلام في كولومبيا	٢٣٠ – ٢٥٤
المطلب الأول: طبيعة النزاعات في كولومبيا ومسار تدخل الأمم المتحدة في بناء السلام	٢٣١ – ٢٤٥
المطلب الثاني: استراتيجية الأمم المتحدة في تعزيز التنوع الثقافي في كولومبيا	٢٤٦ – ٢٥٦
المبحث الثاني: استراتيجية الأمم المتحدة في تعزيز التنوع الثقافي وبناء السلام في العراق	٢٥٧ – ٣٠٤
المطلب الأول: طبيعة النزاعات في العراق ومسار تدخل الأمم المتحدة في بناء السلام	٢٥٨ – ٢٧٦
المطلب الثاني: استراتيجية الأمم المتحدة في تعزيز التنوع الثقافي في العراق	٢٧٧ – ٣٠٧
المبحث الثالث: مستقبل استراتيجية الأمم المتحدة في مجال تعزيز التنوع الثقافي	٣٠٨ – ٣١٩
المطلب الاول: مشهد استمرار استراتيجية الأمم المتحدة في تعزيز التنوع الثقافي	٣٠٩ – ٣١٢
المطلب الثاني: مشهد تطور استراتيجية الأمم المتحدة في تعزيز التنوع الثقافي	٣١٣ – ٣١٦
المطلب الثالث: مشهد تراجع استراتيجية الأمم المتحدة في تعزيز التنوع الثقافي	٣١٧ – ٣٢٢
الخاتمة والاستنتاجات	٣٢٤– ٣٣٢
قائمة المصادر	٣٣٤ – ٣٨٤
الملاحق	٣٨٦ – ٣٩٣
Abstract	A–B

قائمة الأشكال والمُخططات

ت	الأشكال والمُخططات	الصفحة
١	دورة تفعيل التنوع الثقافي في بناء السلام والتماسك الاجتماعي.	٣٤
٢	مستويات استراتيجية الأمم المتحدة في تعزيز التنوع الثقافي.	٢٢٦

قائمة الجداول

ت	الجدول	الصفحة
١	بعثات حفظ السلام التابعة لمجلس الأمن الحالية	١١٨
٢	إطار التحليل البيئة المحلية للمجتمع ورسم خرائط فاعلي المجتمع المدني المحلي العاملين في بناء السلام	٢١٧
٣	مقارنة بين حالتي كولومبيا والعراق	٣٠٧
٤	توزيع عيّنة الاستبيان بحسب الجنس	٣٨٦
٥	توزيع عيّنة الاستبيان بحسب الفئة المهنية	٣٨٦
٦	توزيع إجابات العيّنة حول تعزيز الاعتراف بالتنوع الثقافي والديني	٣٨٧
٧	توزيع إجابات العيّنة حول أثر برامج الأمم المتحدة في تقليل التوترات بين المكونات الثقافيّة	٣٨٧
٨	توزيع إجابات العيّنة حول دور بعثات الأمم المتحدة في دعم الحوار بين المكونات الثقافيّة	٣٨٨
٩	توزيع إجابات العيّنة حول حماية حقوق الأقليات الثقافيّة والدينيّة	٣٨٨
١٠	توزيع إجابات العيّنة حول دور التعليم والتوعية في تعزيز ثقافة التعايش وقبول الآخر.	٣٨٩
١١	توزيع إجابات العيّنة حول مراعاة الخصوصيات الثقافيّة والاجتماعيّة للمجتمع العراقي.	٣٨٩
١٢	توزيع إجابات العيّنة حول أثر التنسيق بين الأمم المتحدة والمؤسسات الحكومة العراقية.	٣٩٠
١٣	توزيع إجابات العيّنة حول أثر اشراك منظمات المجتمع المدني المحلية	٣٩٠
١٤	توزيع إجابات العيّنة حول التحديات التي حدَّت من فاعلية	٣٩١

	الاستراتيجيات الأمميّة	
١٥	توزيع إجابات العيّنة حول التنوع الثقافي بوصفه عاملًا للاستقرار المجتمعي.	٣٩١
١٦	توزيع إجابات العيّنة حول كفاية الموارد والدعم المقدّم من برامج الأمم المتحدة	٣٩٢
١٧	أبرز المحاور المُستخلصة من إجابات المشاركين في السؤال المفتوح	٣٩٢

المُقدّمة

المقدّمة

يعد موضوع التنوع الثقافي من المواضيع المركزية في حقل السياسة الدولية المعاصرة، ولا سيما في المجتمعات الخارجة من نزاعات أهلية واتسمت بتداخل العوامل السياسيّة والاثنية والدينيّة والثقافيّة، فالنزاعات الأهلية لا تقتصر آثارها على انهيار المؤسسات السياسيّة والأمنية، ولا تتحدد في الخسائر البشرية والمادية، بل تمتد إلى تفكيك النسيج الاجتماعي، واضعاف الثقة بين الجماعات، وتحويل الاختلاف الثقافي والديني واللغوي من مصدر للتعدد والثراء المجتمعي إلى عامل للتوتر والاستقطاب، ولم يعد بناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاع يقتصر على وقف العنف أو توقيع اتفاقات السلام أو إعادة بناء المؤسسات الرسمية، بل أصبح يتطلب معالجة عميقة للجذور الاجتماعيّة والثقافيّة التي أسهمت في اندلاع النزاع أو أطالت أمده.

وقد برز دور الأمم المتحدة بوصفها الفاعل الدولي الأوسع حضوراً في عمليات بناء السلام وإعادة الإعمار السياسي والاجتماعي في مجتمعات ما بعد النزاعات الأهلية، فقد تطور اهتمام المنظمة الدولية من حفظ السلم والأمن الدوليين إلى تبني مقاربات أكثر شمولاً تربط بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان وبناء المؤسسات وتعزيز المصالحة المجتمعية، وقد اكتسب التنوع الثقافي أهمية متزايدة في الخطاب الأممي، ليس بوصفه قيمة أخلاقية أو ثقافية فحسب، بل

بوصفه مدخلاً لبناء السلام المستدام، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وحماية حقوق المكونات المختلفة، ومنع عودة النزاع.

وتستند استراتيجية الأمم المتحدة في تعزيز التنوع الثقافي إلى مجموعة من (الأطر المعيارية*) والمؤسسية التي تداخلت فيها أدوار الجمعية العامة ومجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" وبرامج ووكالات الأمم المتحدة المختلفة، فقد أسهمت هذه الأطر في نقل قضية التنوع الثقافي من مستوى الاعتراف العام بالتعدد إلى مستوى السياسات والبرامج التي تستهدف حماية التراث الثقافي والديني، وتعزيز الحوار بين الثقافات، ودعم حقوق الأقليات، ومكافحة خطاب الكراهية، وترسيخ ثقافة التعايش وقبول الآخر، وعلى الرغم من ذلك فإن فاعلية هذه الاستراتيجية تبقى مرتبطة بقدرتها على الانتقال من الخطاب المعياري إلى التطبيق العملي، ولا سيما في البيئات الخارجة من نزاعات أهلية ، إذ تتسمُ الدولة بالهشاشة، وتضعف الثقة بين الجماعات، وتتداخل الاعتبارات المحلية مع المصالح الاقليمية والدولية.

وتبرزُ دراسة استراتيجية الأمم المتحدة في تعزيز التنوع الثقافي من كونها تمثل مجالاً تتفاعل فيه السياسة الدولية مع بناء السلام وحقوق الإنسان والتنمية الثقافيّة، فالتنوع الثقافي في مجتمعات ما بعد النزاع لا يمكن التعامل معه بوصفه شأناً اجتماعياً داخلياً منعزلاً، وإنما هو جزء من عملية سياسية أوسع تتعلق بإعادة بناء الدولة، وإعادة صياغة العلاقة بين مكوناتها، وتحديد موقع الفاعلين الدوليين في دعم الاستقرار والمصالحة، ولذلك فأن تحليل الاستراتيجية الأممية في هذا المجال يتيح فهماً أعمق لكيفية توظيف المنظمة الدولية للأدوات المعيارية والمؤسسية والتنفيذية في دعم المجتمعات الخارجة من النزاعات الأهلية، كما يكشف حدود هذا الدور في ضوء تعقيدات السياقات المحلية وتباين قدرات الأمم المتحدة ووكالاتها وبعثاتها الميدانية.

* يقصد بالأطر المعيارية في هذه الدراسة مجموعة من المبادئ والقواعد والالتزامات الدولية التي تحدد الأساس القانوني والقيمي لتعامل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة مع التنوع الثقافي، ولا سيما من خلال الوثائق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتعد اتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠٥ بشأن حماية وتعزيز تنوع اشكال التعبير الثقافي أحد الأطر المعيارية الأساسية في هذا المجال، لأنها وضعت مبادئ وأهدافا موجهة لسياسات الدول في حماية التنوع الثقافي وتعزيزه وتشجيع الحوار بين الثقافات، للمزيد ينظر: اليونسكو، اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، باريس، ٢٠٠٥.

أولاً: أهميّة الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من اعتبارات علمية وعملية متنوعة، فمن الناحية العلمية تسعى الدراسة إلى معالجة موضوع يجمع بين أبعاد السياسة الدولية وبناء السلام والدراسات الثقافيّة، وهو موضوع لم يعد هامشياً في تحليل النزاعات المعاصرة، بل أصبح جزءًا من فهم آليات إعادة بناء المجتمعات المتضررة من العنف الأهلي، كما تسهم الدراسة في توضيح كيفية تطور دور الأمم المتحدة من فاعل معني بإدارة الازمات ووقف النزاع إلى فاعل يسعى إلى معالجة الشروط الثقافيّة والاجتماعيّة التي تؤثر في استدامة السلام.

أمّا من الناحية العملية، فتنطلق أهمية الدراسة من ارتباطها بمجتمعات ما بعد النزاعات الأهلية التي تواجه تحديات عميقة في إدارة التعدد، واستعادة الثقة، وحماية حقوق المكونات المختلفة، كما أنّ اختيار كولومبيا والعراق يضفي على الدراسة أهمية تطبيقية، لأنهما يمثلان نموذجين مختلفين في طبيعة النزاع، وفي طبيعة التدخل الأممي، وفي مستوى حضور قضية التنوع الثقافي ضمن مسار بناء السلام، لذا يمكن أن تسهم الدراسة في تقديم قراءة أكاديمية تساعد على فهم مواطن القوة والضعف في الاستراتيجيات الأممية، وتحديد الشروط التي تجعل تعزيز التنوع الثقافي عاملاً مساعداً على الاستقرار، بدلاً من أن يبقى مجرد خطاب معياري غير قابل للتحقق العملي.

ثانياً: اهداف الدراسة

١. تأصيل الإطار المفاهيمي والنظري للتنوع الثقافي ومجتمعات ما بعد النزاعات الأهلية، وبيان طبيعة العلاقة بين التنوع الثقافي وبناء السلام في أدبيات العلاقات الدولية والأمم المتحدة.
٢. تحليل الأطر المعيارية والمؤسسية التي تستند إليها الأمم المتحدة في تعزيز التنوع الثقافي، مع بيان أدوار أجهزتها الرئيسة ووكالاتها المتخصصة في هذا المجال.
٣. تفسير تطور استراتيجية الأمم المتحدة في ربط التنوع الثقافي بقضايا بناء السلام، والمصالحة المجتمعية، وحماية حقوق المكونات، والحوار بين الثقافات، ومكافحة خطاب الكراهية.

٤. المقارنة بين التجربتين الكولومبية والعراقية للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف في طبيعة التدخل الأممي، ومدى تأثير الخصوصيات السياسية والاجتماعية والثقافية في نتائج الاستراتيجية.
٥. استشراف السبل الكفيلة بتعزيز فاعلية الاستراتيجية الأممية في إدارة التنوع الثقافي داخل مجتمعات ما بعد النزاعات، بما يسهم في تحقيق سلام أكثر استدامة.
٦. بناء إطار تحليلي لتقييم فاعلية استراتيجية الأمم المتحدة في تعزيز التنوع الثقافي في مجتمعات ما بعد النزاعات الأهلية، واختباره تطبيقياً من خلال حالتي كولومبيا والعراق.

ثالثاً: إشكالية الدراسة

ترتكز إشكالية الدراسة على ملاحظة أساسية مفادها أنّ الأمم المتحدة تبنّت عبر وثائقها ووكالاتها وبرامجها استراتيجيات في مجال تعزيز التنوع الثقافي وربطه ببناء السلام وحقوق الإنسان والتنمية، غير أن فاعلية هذه الاستراتيجيات في مجتمعات ما بعد النزاعات الأهلية تبقى محل تساؤل، ولا سيما عندما تنتقل من المستوى المعياري إلى المستوى التطبيقي، فالتنوع الثقافي قد يكون عاملاً داعماً للتعايش والاستقرار إذا تمت إدارته ضمن سياسات عادلة وشاملة، لكنه قد يتحول إلى مصدرٍ للتوتر إذا ارتبط بالإقصاء والتمييز وضعف المؤسسات.

وبناء على ذلك، تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى استطاعت استراتيجية الأمم المتحدة أن تُسهم في تعزيز التنوع الثقافي في مجتمعات ما بعد النزاعات الأهلية، وبخاصة في حالتي كولومبيا والعراق؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية المتمثلة في:

١. ما الإطار المفاهيمي الذي يحكم العلاقة بين التنوع الثقافي وبناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاعات الأهلية؟
٢. ما الأطر المعيارية والمؤسسية التي استندت إليها منظمة الأمم المتحدة في تعزيز التنوع الثقافي؟

٣. كيف تطورت استراتيجية الأمم المتحدة في ربط التنوع الثقافي بقضايا المصالحة، وحماية حقوق المكونات، والحوار بين الثقافات، ومكافحة خطاب الكراهية؟

٤. ما طبيعة الدور الذي أسهمت به الأمم المتحدة في تعزيز التنوع الثقافي في كولومبيا والعراق بعد النزاعات الاهلية؟

٥. ما حدود فاعلية الاستراتيجية الأممية في تعزيز التنوع الثقافي، وما أبرز التحديات التي واجهتها في الواقع العملي؟.

رابعاً: فرضيّة الدراسة

تنطلقُ الدراسة من فرضية مفادها أنّ استراتيجيات الأمم المتحدة في تعزيز التنوع الثقافي تسهم في دعم بناء السلام والتماسك الاجتماعي في مجتمعات ما بعد النزاعات الأهلية، عندما ترتبط ببرامج عملية تراعي الخصوصيات المحلية، وتدعم الحوار بين المكونات، وتحمي حقوق الأقليات، وتعزز مشاركة الفاعلين المحليين، غير أن فاعلية هذه الاستراتيجية تبقى نسبية ومشروطة في ضوء البيئة الداخلية، ومستوى تعاون الدولة الوطنية، وقوة المؤسسات المحلية، وقدرة الأمم المتحدة على تحويل الأطر المعيارية إلى آليات تنفيذية مستدامة.

وبناءً على ذلك تفترض الدراسة أن نجاح الاستراتيجية الأممية لا يتوقف على وجود خطاب دولي داعم للتنوع الثقافي فحسب، وإنما يتوقف على مدى قدرة هذا الخطاب على التفاعل مع الواقع السياسي والاجتماعي في كل حالة، ففي كولومبيا تتوقف على فاعلية الدور الأممي بمدى ارتباطه بمسار اتفاق السلام والمصالحة وادماج الفئات المتضررة، أما في العراق فتتوقف على فاعلية هذا الدور وقدرته على التعامل مع تعددية ثقافية ودينية واثنية معقدة، ومع بيئة سياسية وأمنية واجتماعية تأثرت بتراكم النزاعات والانقسامات.

خامساً: مناهج الدراسة

مِن أجل الايفاء بمتطلبات البحث ومحاولة رسم الصورة العامة لموضوع الأطروحة سَيتمُّ الاعتماد على المنهج الاستقرائي في دراسة أجزاء الظاهرة وتحليلها كمنهجٍ رئيسٍ للبحث، وذلك ؛لأنها تنطلق من تتبع وتحليل مجموعة من الوثائق والقرارات والتقارير الأممية، إضافة إلى دراسة تجربتين تطبيقيتين هما كولومبيا والعراق، بهدف الوصول إلى استنتاجات عامّة تتعلق بمدى

فاعلية استراتيجية الأمم المتحدة في تعزيز التنوع الثقافي في مجتمعات ما بعد النزاعات الأهلية، فالمنهج الاستقرائي يتيح الانتقال من تحليل الحالات الجزئية والمعطيات الواقعية إلى بناء خلاصات عامة بشأن طبيعة الدور الأممي وحدوده وشروط فاعليته.

وتوظّف الدراسة في إطار هذا المنهج، عدداً من المداخل والأدوات التحليلية المساندة، وفي مقدمتها المنهج الوصفي لوصف المفاهيم والأطر المعيارية ذات الصلة بالتنوع الثقافي وبناء السلام، كما اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع نشأة مفهوم التنوع الثقافي وتطور الاهتمام الأممي به، وتعتمد الدراسة كذلك المنهج المقارن للموازنة بين التجربتين الكولومبية والعراقية، وبيان أوجه التشابه والاختلاف في طبيعة النزاع، وأدوات التدخل الأممي، ومستويات توظيف التنوع الثقافي في مسارات بناء السلام، وتستعينُ كذلك بالمنهج الاستشرافي لاستشراف حدود فاعلية استراتيجية الأمم المتحدة في تعزيز التنوع الثقافي مستقبلاً، والكشف عن الفرص والتحديات التي قد تواجه هذه الاستراتيجية في مجتمعات ما بعد النزاعات الأهلية، إضافة إلى مدخل دراسة الحالة من خلال تناول حالتي كولومبيا والعراق.

كما أنّ البحث في هذه الدراسة يتطلب استخدام المنهج الاستنباطي عند اختبار فرضيتها العامة على الحالتين المختارتين، إذ تنطلق من افتراض مفاده أن فاعلية استراتيجية الأمم المتحدة في تعزيز التنوع الثقافي ترتبط بقدرتها على تحويل الأطر المعيارية إلى برامج عملية تراعي الخصوصيات المحلية، ثم يجري اختبار هذا الافتراض في ضوء المعطيات الخاصة بكلٍ من كولومبيا والعراق.

وبذلك، فأنّ المنهج الرئيس للدراسة هو المنهج الاستقرائي، مع توظيف محدود ومساند للمنهج الاستنباطي، واستخدام المداخل الوصفية والتحليلية والتاريخية ودراسة الحالة بوصفها أدوات اجرائية تساعد على تنظيم المادة العلمية وتحليلها.

سادساً: حدود الدراسة

مِن أجل الإحاطة بإشكالية البحث وفهم مجالاته المتنوعة وجوانبه المختلفة، لابد من وضع حدود للبحث؛ لكي يكون التحليل دقيقاً تفادياً لكثرة التشعبات في الموضوع، وعليه تم تحديد الحدود الزمانية والمكانية الآتية:

أ. الحدود الزمانية: تمتد الحدود الزمانية للدراسة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٢٦، مع الاخذ بنظر الاعتبار استشراف المستقبل، ويعود اختيار عام ٢٠٠٥ بوصفه نقطة بداية للدراسة إلى صدور اتفاقية اليونسكو بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، التي كوّنتْ إطاراً معيارياً مهماً في تطور اهتمام الأمم المتحدة بقضية التنوع الثقافي، ونقلها من مستوى الاعتراف العام بالتعدد إلى مستوى الحماية والتعزيز وربط الثقافة بالتنمية والحوار والتعاون الدولي.

أمّا امتداد الدراسة إلى عام ٢٠٢٦، فيرتبط برغبة الدراسة في تتبع تطور الاستراتيجية الأممية في تعزيز التنوع الثقافي وصولاً إلى المراحل المعاصرة، ولا سيما في ضوء التحولات التي شهدتها مجتمعات ما بعد النزاع، واستمرار حضور قضايا بناء السلام، والمصالحة، وحماية التراث، ومكافحة خطاب الكراهية، وتمكين الفاعلين المحليين، في برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

ب. الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للدراسة في دراسة استراتيجيات الأمم المتحدة ازاء حالتي كولومبيا والعراق بوصفهما نموذجين مختارين لمجتمعات ما بعد النزاعات الأهلية.

وقد تم اختيار كولومبيا والعراق بوصفهما نموذجين للدراسة لما يمثلانه من حالتين مختلفتين في طبيعة النزاع ومسارات ما بعد النزاع ودور الأمم المتحدة، فالحالة الكولومبية تعكس تجربة ارتبطت بمسار تفاوضي واتفاق سلام ومحاولات لدمج الفئات المتضررة وتعزيز المصالحة في مجتمع واجه نزاعاً طويلاً ومعقداً، أمّا الحالة العراقية فتعكس بيئة أكثر تركيباً، إذ تداخلت فيها النزاعات الأهلية والاحتلال والارهاب والتوترات بين المكونات والتدخلات الاقليمية والدولية، إضافة إلى التعددية الدينيّة والاثنية والثقافيّة التي جعلت من تعزيز التنوع الثقافي قضية مرتبطة مباشرة ببناء الدولة والاستقرار المجتمعي.

سابعاً: الدراسات السابقة

تمثّل الدراسات السابقة مدخلاً لتحديد موقع الدراسة في الادبيات العلمية والتي تناولت جوانب قريبة من إشكاليتها، وبالخصوص ما يرتبط بدور الأمم المتحدة في تعزيز التنوع الثقافي، وتعزيز التعايش السلمي، وبناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاعات الأهلية، وفي حدود ما أُتيح للباحثة الاطلاع عليه، يمكن القول إنه لا توجد دراسة قد تناولت بصورة مباشرة استراتيجية الأمم المتحدة في تعزيز التنوع الثقافي في مجتمعات ما بعد النزاعات الأهلية(في العراق وكولومبيا)، الا أنّ هناك عددًا من الدراسات العربية والأجنبية التي اقتربت من موضوع الدراسة الحالية ومن جوانب متعددة، وهي :

١. محمد عبد الإله ططر، استراتيجيات حل الصراع وبناء بيئة ما بعد السلام: دراسة في دور الأمم المتحدة في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسيّة، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٩.

تناولت الأطروحة دور الأمم المتحدة في العراق من جانب استراتيجيات حل الصراع وبناء بيئة ما بعد السلام، من خلال التركيز على طبيعة الصراع كظاهرة سياسية واجتماعية مركبة، وكذلك على آليات التعامل معه بما يساعد على الحد من آثاره ومنع تجدده، غير أنّ هذه الدراسة لم تجعل التنوع الثقافي متغيراً مركزياً في التحليل، وإنما تناولت الدور الأممي في إطار حل الصراع وبناء السلام، ويمكن بيان أوجه التشابه والاختلاف على النحو الآتي:

١. أوجه التشابه: توجد نقاط التقاء واضحة بين الدراستين يمكن اجمالها في الآتي:

أ. من حيث المجال المكاني: تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناول الحالة العراقية بوصفها مجالاً تطبيقياً للبحث في دور الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد النزاع.

ب. من حيث المحور الرئيس: تلتقي الدراستان في الاهتمام بدور الأمم المتحدة في العراق، من حيث ما يتعلق ببناء السلام ومعالجة آثار الصراع.

ج. من حيث السياق التحليلي: تتقارب الدراستان في التعامل مع العراق بوصفه بيئة ما بعد نزاع ذات تعقيدات سياسية وامنية ومجتمعية، تتطلب تدخلات دولية ومؤسسية عديدة.

د. من حيث النتائج: تتلاقى الدراستان في الإشارة لدور الأمم المتحدة في العراق بأنه يبقى محكوماً بحدود البيئة الداخلية، وطبيعة التعاون مع المؤسسات العراقية، وتعقيدات مرحلة ما بعد النزاع.

٢. أوجه الاختلاف: على الرغم من التشابه في المجال المكاني والمحور الرئيس، الا أنّ هناك فروقاً جوهرية من حيث النطاق، والمتغير الرئيس، والإطار المعياري:

أ. من حيث نطاق الدراسة: تركز الدراسة السابقة على استراتيجيات حل الصراع وبناء بيئة ما بعد السلام في العراق، بينما تركز الدراسة الحالية على استراتيجية الأمم المتحدة في تعزيز التنوع الثقافي في مجتمعات ما بعد النزاعات الأهلية، من خلال حالتي كولومبيا والعراق.

ب. من حيث المتغير الرئيس: اعتمدت الدراسة السابقة بناء السلام وحل الصراع كمتغيرٍ ومحور للتحليل، في حين تعتمد الدراسة الحالية التنوع الثقافي متغيراً رئيساً مرتبطاً ببناء السلام، والتماسك الاجتماعي، وحماية حقوق المكونات.

ج. من حيث الإطار المعياري: لا تقوم الدراسة السابقة على اتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠٥ أو الأطر الثقافيّة للأمم المتحدة، بينما تتمركز الدراسة الحالية على استراتيجية اليونسكو لعام ٢٠٠٥ بوصفها أساساً معيارياً لتحليل استراتيجية الأمم المتحدة في تعزيز التنوع الثقافي.

٢. وليد عبد جبر الخفاجي، إدارة التنوع الثقافي واستدامة التنمية في المجتمعات الانتقالية: العراق انموذجاً، دراسة اجتماعية تحليلية، مجلة الآداب، ع. ١١٩، بغداد، ٢٠١٦.

تتناول هذه الدراسة إدارة التنوع الثقافي في العراق بوصفه مجتمعاً انتقالياً، وربط بين التنوع الثقافي واستدامة التنمية والتعايش السلمي، وتتمثل أهمية البحث في أنه يتناول التنوع الثقافي بوصفه مورداً اجتماعياً يمكن توظيفه في دعم التنمية والاستقرار إذا جرت إدارته بفاعلية من خلال سيادة القانون والحوكمة الرشيدة، ويمكن بيان أوجه التشابه والاختلاف بالنقاط الآتية:

١. أوجه التشابه: توجد نقاط تشابه واضحة بين الدراستين وهي:

أ. من حيث الموضوع: تتقاطع هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في الاهتمام بالتنوع الثقافي وإدارته في المجتمع العراقي.

ب. من حيث المجال المكاني: تتشابه الدراستان في اتخاذ العراق مجالاً رئيساً للتحليل.

ج. من حيث النتائج: تلتقي الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في اعتبار التنوع الثقافي عاملاً يمكن أن يسهم في التعايش السلمي والتنمية الاجتماعيّة، إذا تم التعامل معه ضمن سياسات عادلة ومؤسسات فاعلة.

د. من حيث البعد المؤسسي: كلتا الدراستين تشتركان في تأكيد أهمية المؤسسات وسيادة القانون في تحويل التنوع الثقافي من عامل للتوتر إلى عامل للقوة الاجتماعيّة ودعم الاستقرار.

٢. أوجه الاختلاف: على الرغم من التشابه في الموضوع العام، والمجال المكاني، والنتائج، الا أنّ هناك عددًا من أوجه الاختلاف، وهي:

أ. من حيث النطاق المكاني: تقتصر الدراسة السابقة على العراق فقط، بينما الدراسة الحالية تتناول دراستي حالة وهما كولومبيا والعراق.

ب. من حيث النطاق الزماني: تعد الدراسة السابقة قديمة نسبياً، بينما الدراسة الحالية تمتد إلى العام ٢٠٢٦.

ج. من حيث الإطار المعياري: الدراسة السابقة لا تتمحور حول اتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠٥ أو حول الوثائق الأممية المعنية ببناء السلام، بينما تمثل هذه الأطر المحور الرئيس من الدراسة الحالية.

د. من حيث المحور الرئيس: تركز الدراسة السابقة على إدارة التنوع في داخل المجتمع العراقي، أما الدراسة الحالية فتتمحور حول دور الأمم المتحدة واستراتيجياتها في تعزيز التنوع الثقافي.

٣. **بشير ناظر حميد ونور فخري الدين برهان الدين، خطاب الكراهية وتحديات الأمن الإنساني: الأسباب، المخاطر، سبل المواجهة، مجلة الآداب، المستنصرية، مج. ٤٧, ع.١٠٣، بغداد.**

تناولت هذه الدراسة خطاب الكراهية بوصفه أحد التحديات التي مسّت الأمن الإنساني وأثرت على السلم الاجتماعي، ومن خلال هذه الدراسة يمكن معرفة أسبابه ومخاطره وسبل مواجهته، وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعالج أحد العوامل التي تهدد التنوع الثقافي والتعايش المجتمعي، إذ إنّ خطاب الكراهية يسهم في إعادة انتاج العنف الرمزي والاجتماعي، ويضعف الثقة بين المكونات، ويفتح المجال أمام التمييز والاقصاء، وتفيد هذه الدراسة في دعم الجزء المتعلق بمكافحة خطاب الكراهية ضمن استراتيجية الأمم المتحدة في تعزيز التنوع الثقافي في العراق، ويمكن بيان أوجه التشابه والاختلاف على النحو الآتي:

١. أوجه التشابه: توجد نقاط تتلاقى فيها الدراستان وهذه النقاط:

أ. من حيث الموضوع: تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناول أحد مهددات التنوع الثقافي وهو خطاب الكراهية.

ب. من حيث النتائج العامة: تتشابه الدراستان في التأكيد على أن مواجه خطاب الكراهية تعد شرطاً ضرورياً لحماية التعدد، ومنع عودة الانقسام، وتعزيز الثقة بين المكونات.

ج. من حيث النطاق المكاني: إنّ الدراسة السابقة تتقاطع مع الدراسة الحالية في تحليل الحالة العراقية، ولا سيما ما يتعلق بآثار الانقسام المجتمعي وخطابات الاقصاء وخصوصاً بعد النزاعات الأهلية.

٢. أوجه الاختلاف: وتختلف الدراستان في عدد من الأوجه نوضّحها بالنقاط الآتية:

أ. من حيث نطاق الموضوع: تركز الدراسة السابقة على خطاب الكراهية والأمن الإنساني، بينما تبحث الدراسة الحالية في استراتيجية الأمم المتحدة في تعزيز التنوع الثقافي بوصفها موضوعاً أوسع يشمل الحوار، وحماية التراث، وحقوق الأقليات، والتعليم، والتماسك الاجتماعي.

ب. من حيث الفاعل محل الدراسة: إنّ الدراسة السابقة لا تركز على الأمم المتحدة كفاعل رئيس، بينما الدراسة الحالية تجعل من الأمم المتحدة ووكالاتها محور التحليل.

ج. من حيث الإطار المنهجي: تقترب الدراسة السابقة من معالجة اجتماعية وأمنية لخطاب الكراهية، في حين تعتمد الدراسة الحالية على تحليل سياسي دولي لاستراتيجية أُممية في مجتمعات ما بعد النزاع.

٤. UNESCO and Institute for Economics and Peace, We Need to Talk: Measuring Intercultural Dialogue for Peace and Inclusion, Paris.

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الحوار الثقافي وبين السلام والاندماج، وذلك من خلال تقديم إطار قياس للحوار بين الثقافات، وبيان أثره في دعم التماسك الاجتماعي وتقليل التوتر وتعزيز فرص السلام، وتبين هذه الدراسة أنّ التنوع الثقافي ليس مجرد قيمة نظرية، وإنما هو أداة يمكن توظيفها في الوقاية من النزاع وبناء السلام وتعزيز الادماج، كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من صدورها عن منظمة اليونسكو بالشراكة مع معهد الاقتصاد والسلام، وكذلك من ارتباطها المباشر بالمنظومة الأممية المعنية بالثقافة والحوار والسلام، وقد أشارت منظمة اليونسكو إلى أن هذه الدراسة تقدم بيانات ودراسات حالة لتوظيف الحوار بين الثقافات بوصفه

أداة للإدماج والسلام المجتمعي، وهناك عدد من أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية يمكن بيانها بالنقاط الآتية:

١. أوجه التشابه: وتلتقي الدراستان في عدد من الجوانب الموضوعية والمنهجية وهي كالآتي:

أ. من حيث الموضوع: تتوافق الدراستان في ربط التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات ببناء السلام والادماج والتماسك الاجتماعي.

ب. من حيث الفاعل المؤسسي: تشترك الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في الاهتمام بدور منظمة اليونسكو، وذلك بوصفها إحدى الوكالات المتخصصة في المنظومة الأممية في تحويل الثقافة والحوار إلى أدوات داعمة للسلام.

ج. من حيث النتائج: تتشابه الدراستان في أن الحوار بين الثقافات لا ينبغي أن يبقى خطاباً رمزياً، بل يمكن أن يصبح مدخلاً عملياً لتقليل الانقسامات وبناء الثقة بين المكونات المتعددة.

٢. أوجه الاختلاف: وعلى الرغم من أوجه التشابه التي تجمع بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية، إلا أنهما تختلفان في عدد من الجوانب التي تعكس خصوصية كل منهما من حيث نطاق الدراسة ومستوى التحليل والمتغير الرئيس، ويمكن تفصيلها كالآتي:

أ. من حيث نطاق الدراسة: تناولت الدراسة السابقة منظمة اليونسكو والحوار بين الثقافات على نطاق عالمي واسع، بينما تتناول الدراسة الحالية على مجتمعات ما بعد النزاعات الأهلية بحالتي كولومبيا والعراق.

ب. من حيث مستوى التحليل: تميل الدراسة السابقة إلى بناء إطار قياسي وسياسي عام للحوار بين الثقافات، بينما تتجه الدراسة الحالية إلى تحليل استراتيجية الأمم المتحدة في بعدها المعياري والتنفيذي والتطبيقي.

ج. من حيث المتغير الرئيس: ركزت الدراسة السابقة على الحوار بين الثقافات بوصفه أداة للسلام والادماج، بينما تتناول الدراسة الحالية التنوع الثقافي بوصفه إطار أوسع يشمل الحوار بين الثقافات وحماية التراث الثقافي والديني، وحقوق الأقليات، والتعليم، ومكافحة خطاب الكراهية.

٥. **Cristal Downing and Raphael Bodewig, Colombia Case Study 2024 PBF Thematic Review, New York, United Nations University Centre for Policy Research, 2024.**

بحثت هذه الدراسة حالة كولومبيا ضمن مراجعة موضوعية لصندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة، وركزت على كيفية دعم البرامج المرتبطة ببناء السلام لحقوق الإنسان، والعدالة الانتقالية، وتوسيع المشاركة، وتعزيز حماية الفئات المهمشة والمتضررة من النزاع، وأن لهذه الدراسة أهمية خاصة ؛لأنها تتناول الحالة الكولومبية، وتدرس دوراً أممياً في مرحلة ما بعد اتفاق السلام، ولاسيما من خلال مشروعات مدعومة من صندوق بناء السلام والصناديق متعددة الشركاء، ولتوضيح حدود الإفادة من هذه الدراسة وبيان مدى ارتباطهما بموضوع الدراسة الحالية، يمكن عرض أوجه التشابه والاختلاف بينهما على النحو الآتي:

١. أوجه التشابه: وتتشابه الدراستان السابقة والحالية في عدد من الجوانب الموضوعية والمنهجية ويمكن ذكرها كالآتي:

أ. من حيث المجال المكاني: تلتقي الدراستان في تناول الحالة الكولومبية بوصفها إحدى حالات ما بعد النزاع.

ب. من حيث الفاعل الدولي: تتشابه الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في تحليل دور الأمم المتحدة، ولا سيما صندوق بناء السلام في دعم مسارات السلام والحقوق والمشاركة بعد النزاع.

ج. من حيث النتائج: تلتقي الدراستان في أنّ بناء السلام لا يقتصر على وقف العنف، وإنما يتطلب معالجة قضايا الحقوق، والادماج، والمشاركة، والحماية المجتمعية.

٢. أوجه الاختلاف: ومع وجود بعض نقاط التشابه بين الدراستين، الا أن أوجه الاختلاف تبدو واضحة من حيث نطاق الدراسة، والموضوع المركزي، والأطر المعيارية، ومستوى التحليل، ويمكن بيانها كالآتي:

أ. من حيث نطاق الدراسة: تركز الدراسة السابقة على كولومبيا فقط، بينما تركز الدراسة الحالية على كولومبيا والعراق.

ب. من حيث الموضوع المركزي: تعالج الدراسة السابقة العلاقة بين حقوق الإنسان وبناء السلام في البرامج المدعومة من صندوق بناء السلام، بينما الدراسة الحالية فتفضي إلى جعل تعزيز التنوع الثقافي هو المتغير الرئيس.

ج. من حيث الأطر المعيارية: إن الدراسة السابقة لا تنطلق من اتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠٥ بوصفها إطاراً مركزياً، بينما تتناول الدراسة الحالية هذه الاتفاقية كأحد المرتكزات المعيارية الأساسية.

د. من حيث مستوى التحليل: تقوم الدراسة السابقة على تقييم مشروعات محددة مدعومة من صندوق بناء السلام، في حين تعمل الدراسة الحالية على تحليل استراتيجية أوسع للأمم المتحدة تشمل الأطر المعيارية والمؤسسية والتنفيذية.

ثامناً: هيكليّة الدراسة

من أجل التحقق من فرضية الدراسة والإجابة عن السؤال المركزي، فقد تم تقسيم الأطروحة على أربعة فصول، فضلاً عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات.

فقد خصّص الفصل الأول لدراسة الإطار المفاهيمي والنظري للتنوع الثقافي ومجتمعات ما بعد النزاعات، وقد تم تقسيمه على مبحثين، حيث تناول المبحث الأول مفهوم التنوع الثقافي وطبيعته وتأريخه وبدايات اهتمام الأمم المتحدة به، وأما المبحث الثاني فقد ركز على مفهوم النزاعات الأهلية والمفاهيم المقاربة وطبيعة مجتمعات ما بعد النزاعات الأهلية.

وترابطاً مع موضوع الدراسة يبحث الفصل الثاني الإطار المؤسسي للأمم المتحدة في تعزيز التنوع الثقافي، وذلك بتقسيمه على مبحثين، إذ تناول المبحث الأول الأجهزة الرئيسة للأمم المتحدة واختصاصاتها في المجال الثقافي، وخصّص المبحث الثاني لدراسة الوكالات المتخصصة والبرامج الدولية والصناديق التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالتنوع الثقافي.

فيما تطرق الفصل الثالث من هذه الأطروحة إلى استراتيجية الأمم المتحدة لتعزيز التنوع الثقافي بين الإطار المعياري والتطبيقي في مجتمعات ما بعد النزاعات الأهلية، وقسم الفصل على مبحثين، تناول المبحث الأول اتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠٥ بوصفها إطاراً معيارياً لتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، وتكاملها مع منظومة الأمم المتحدة في بناء السلام وحقوق الإنسان

والتنمية، وقد عالج المبحث الثاني الاستراتيجيات الأممية في إدارة التنوع الثقافي بعد النزاعات الأهلية، والتي منها ادماج التنوع الثقافي في استراتيجية بناء السلام واستدامته، وآليات تنفيذ الاستراتيجيات الأممية وتعزيز الحوار بين الثقافات وحماية التراث، ومكافحة خطاب الكراهية، وبناء التماسك الاجتماعي في مجتمعات ما بعد النزاع وركز على دور الفاعلين من غير الدول.

وخصّص الفصل الرابع للدراسة التطبيقية من خلال دراسة نموذجين مختارين هما كولومبيا والعراق، فقد تناول المبحث الأول الحالة الكولومبية من حيث طبيعة النزاع، ومسار تدخل الأمم المتحدة، والاستراتيجيات المرتبطة بتعزيز التنوع الثقافي في مرحلة ما بعد اتفاق السلام، وأما المبحث الثاني فقد خصّص لتناول الحالة العراقية من حيث طبيعة النزاعات الأهلية وتداعياتها على النسيج الاجتماعي والثقافي، ومسار تدخل الأمم المتحدة في العراق، ومن ثم تحليل الاستراتيجيات الأممية المتعلقة بتعزيز التنوع الثقافي، وحماية المكونات، ودعم التعايش، مع الاستفادة من المؤشرات الميدانية للاستبيان بوصفها أداة مساعدة غير رسمية لقراءة أثر هذه الاستراتيجيات.

وأخيراً خلصت الدراسة في نهايتها إلى خاتمة وجملة من الاستنتاجات التي توصلت إليها.

وختاماً نسأل الله التوفيق، وأن نكون قد وفّقنا في الإحاطة بجوانب هذا الموضوع، والله ولي التوفيق.